

في خضم التوترات العالمية.. إنفاق قياسي على الترسانات النووية



جنيف - أ.ف.ب

تضخمت الترسانات النووية في بلدان عدة، وخصوصاً في الصين العام الماضي في خضم التوترات الجيوسياسية المتزايدة، بحسب باحثين. في عام 2022، أنفقت الدول التسع التي تمتلك أسلحة نووية ما مجموعه 82.9 مليار دولار، ومثل الإنفاق الأمريكي وحده أكثر من نصف هذا المبلغ، وفقاً لتقرير جديد صادر عن الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية.

وقال مدير معهد استوكهولم الدولي لأبحاث السلام «سيبري» دان سميث، الاثنين: «نحن نقرب، أو ربما وصلنا إلى نهاية فترة طويلة من تراجع عدد الأسلحة النووية في العالم». وانخفض العدد الإجمالي للرؤوس الحربية النووية التي تملكها المملكة المتحدة والصين وفرنسا والهند وإسرائيل وكوريا الشمالية وباكستان والولايات المتحدة وروسيا إلى «12512 في مطلع عام 2023 مقابل 12710 في مطلع عام 2022، بحسب «سيبري».

ولكن في حين أن بعض تلك الرؤوس الحربية قديمة وتحتاج إلى التفكيك، فإن 9576 موجودة في «مخازن عسكرية للاستخدام المحتمل»، بزيادة 86 على العام الماضي. وقال دان سميث بشأن الرؤوس الحربية النووية الصالحة للاستخدام: «بدأت هذه الأرقام في الزيادة»، مشدداً على أننا ما زلنا بعيدين عما يزيد على 70 ألفاً تم إحصاؤها في ثمانينات القرن الماضي.

الصين قوة عالمية

وأشار الخبير سميث إلى أن معظم هذه الزيادة تأتي من الصين التي زادت عدد رؤوسها الحربية من 350 إلى 410. «وقد استثمرت بكثافة في جيشها مع نمو اقتصادها ونفوذها. وقال: «نرى الصين تتطور إلى قوة عالمية كذلك زادت الهند وباكستان وكوريا الشمالية من حجم ترساناتها، كما فعلت روسيا ذلك، لكن بدرجة أقل (4489 رأساً مقابل 4477)، بينما حافظت القوى النووية الأخرى على حجم ترساناتها وتمتلك روسيا والولايات المتحدة معاً نحو 90 في المئة من مجموع الأسلحة النووية الموجودة. وقال دان سميث: «شهدنا خلال أكثر من 30 عاماً تراجعاً في عدد الرؤوس الحربية النووية، وحالياً نرى أن هذا الاتجاه يقترب من نهايته».

ويؤكد ارتفاع الإنفاق الذي أبلغت عنه الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية الحائزة جائزة نوبل للسلام في 2017، صحة هذا الاستنتاج.

وأكدت هذه المنظمة أن المبالغ المخصصة للأسلحة النووية ارتفعت بنسبة 3 في المئة مقارنة بعام 2021 بعد زيادة للسنة الثالثة على التوالي.

وأفادت المنظمة في تقريرها للعام 2022 بأن مبلغ 82.9 مليار دولار الذي أنفق في ذلك العام يوازي صرف 157 ألفاً و664 دولاراً في الدقيقة.

واستثمرت الولايات المتحدة في هذه الأسلحة 43.7 مليار دولار، أي أقل بقليل من العام السابق، لكنها ما زالت متقدمة بفارق كبير على كل القوى الأخرى، بحسب التقرير.

وتلتها الصين (11.7 مليار دولار بزيادة بنحو 6 في المئة مقارنة بعام 2021) وروسيا (9.6 مليار بزيادة بنحو 6 في المئة أيضاً).

وأنفقت الهند 2.7 مليار دولار مسجلة أكبر زيادة في الإنفاق في هذا القطاع الدفاعي بلغت 21.8 في المئة، بينما خصصت المملكة المتحدة 6.8 مليار دولار بزيادة 11 في المئة.

مليار دولار 278

وحصلت الشركات المنتجة للأسلحة النووية على عقود جديدة تبلغ قيمتها نحو 16 مليار دولار في عام 2022 وأنفقت على سبيل المثال 113 مليون دولار، للضغط على الحكومتين الأمريكية والفرنسية، وفقاً للحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية.

وعلى الصعيد العالمي وقعت القوى النووية عقوداً لا تقل قيمتها عن 278.6 مليار دولار مع شركات لإنتاج مثل هذه الأسلحة، يستمر بعضها حتى عام 2040، بحسب الحملة. وأشار باحثو «سيبري» أيضاً إلى أن الدبلوماسية عانت انتكاسة في مجال الحد من الأسلحة النووية، ونزع السلاح بعد الحرب الروسية على أوكرانيا في شباط/ فبراير 2022.

وعلقت روسيا مشاركتها في معاهدة «نيو ستارت» الموقعة مع الولايات المتحدة للحد من عدد الرؤوس النووية والسماح بالتحقق المتبادل، لكن دان سميث رأى أن نمو ترسانات الأسلحة النووية لا يعود إلى الحرب في أوكرانيا بالنظر إلى الوقت اللازم لتصنيعها وإلى حقيقة أن البلدان التي اتخذت مثل هذا الخيار لا تتأثر بالنزاع بشكل مباشر.

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.